



ECS

التمثيل التجاري المصري
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجاري
طوكيو

ورقة معلومات

أهم التطورات على الساحة الاقتصادية اليابانية وعلاقتها الخارجية

- تعتزم الحكومة اليابانية تبني استراتيجية جديدة لإنعاش الاقتصاد الياباني *Revitalization Strategy* حتى عام ٢٠٢٠ حيث تهدف الاستراتيجية الى انعاش الاقتصاد الذي يعاني من التباطؤ ومن أثار كارثة زلزال وتسونامي مارس ٢٠١١ بحيث يحقق نمو اسمي في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٣% سنوياً ونمو حقيقي بمعدل ٢% سنوياً حتى العام المالي ٢٠٢٠ من خلال التركيز على الاستثمار في قطاعات مثل البيئة ، الطاقة الجديدة والمتجددة ، الخدمات الصحية ، الزراعة والغابات والثروة السمكية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة *SMEs* حيث ستسعى الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية الى زيادة مبيعات السيارات الصديقة للبيئة لتمثل نحو ٥٠% من اجمالي مبيعات السيارات في السوق الياباني ، وكذلك توقيع اتفاقات للتجارة الحرة *FTA* مع العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية بحيث تمثل صادراتها لدول اتفاقات الـ *FTA* نحو ٨٠% من إجمالي صادراتها للعالم مقارنة بنحو ١٨,٦% حالياً ، هذا ويتوقع الخبراء ان تؤدي الاستراتيجية الجديدة الى خلق طلب إضافي يقدر بنحو ١٠٠ تريليون ين (ما يعادل ١,٣ تريليون دولار أمريكي) وتوفير نحو ٤,٨ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٢٠ وفي مجال تنفيذ الاستراتيجية ستقدم الحكومة الدعم اللازم للشركات اليابانية لتطوير تكنولوجيا جديدة تعمل على زيادة كفاءة السيارات الهجينة الصديقة للبيئة وكذا الخلايا الشمسية المستخدمة في توليد الاحتياجات المنزلية من الطاقة ، كما ستعمل على مساعدة الشركات اليابانية العاملة في مجال الرعاية الصحية وإنتاج الأدوية على توسيع انشطتها الخارجية ، هذا ومن المتوقع ان يتم توفير التمويل اللازم لبدء تنفيذ تلك الاستراتيجية مع موازنة العام المالي ٢٠١٣ .

- انخفضت وتيرة نمو الاقتصاد الياباني خلال الربع الثاني من العام الجاري ليبلغ معدل نموه نحو ٠,٦% خلال الفترة (أبريل - يونيو ٢٠١٢) ولينمو على أساس سنوي بمعدل ٢,٥% سنوياً مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو ١,٢% خلال الربع الأول من العام (يناير - مارس ٢٠١٢) وعلى أساس سنوي يبلغ ٤,٧% ، كما أظهر التقرير الصادر في هذا الشأن ارتفاع معدلات الاتفاق الشخصي خلال تلك الفترة بمعدل ٠,٣% مدعوماً ببرنامج الحكومة لإحلال السيارات القديمة بسيارات صديقة للبيئة والتحسين النسبي في معدلات التوظيف ، وكذلك فقد ارتفع الاستثمار في قطاع العقارات بنسبة ١,٩% ، وارتفع الاتفاق الرأسمالي للشركات اليابانية بنسبة ٠,٨% كما ارتفع الاتفاق العام بنسبة ٣,٤% خلال تلك الفترة .

- رحب السيد / *Jun Azumi* وزير المالية الياباني بتعهد البنك المركزي الأوروبي بتقديم المساعدة اللازمة للحفاظ على اليورو بما في ذلك تقديم مساعدات مالية مباشرة للبنوك التجارية المتعثرة في منطقة اليورو ،



ECS

التمثيل التجاري المصرى
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجاري
طوكيو

وكذلك شراء سندات صندوق الانقاذ المالى الأوروبى بهدف تقليل تكاليف الاقتراض على دول اليورو ، مضيفاً بأن اليابان تراقب عن كثب التطورات الأخيرة فى سعر صرف الين والذى ارتفع بشكل لايعكس وضع الاقتصاد اليابانى بما يضر كثيراً بصادراتها للعالم الخارجى ، موضحاً بأن الحكومة ستتدخل بحزمة من الاجراءات الحاسمة لكبح جماح الين إذا لزم الأمر خلال الفترة القادمة .

- أعلنت شركة **Toyota Tsusho** الذراع التجارية لشركة **Toyota Motor Corp.** اليابانية عن عزمها الاستحواذ على أكثر من ٥٠% من أسهم شركة **CFAO** الفرنسية بنهاية العام الجارى بهدف استغلال شبكة توزيع السيارات القوية التى تمتلكها **CFAO** فى منطقة شمال وغرب أفريقيا فى تعزيز تواجد سيارات **Toyota** فى أسواق هذه المنطقة ، هذا ومن المتوقع ان تستحوذ **Toyota Tsusho** على نسبة ٢٩,٨% من أسهم الشركة الفرنسية خلال شهر أغسطس الجارى بقيمة ٦٨٧,٥٥ مليون يورو (ما يعادل ٨٤٥ مليون دولار) على ان تستكمل شراء حصة أخرى فى وقت لاحق من العام الجارى حتى ترفع حصتها فى الشركة الى أكثر من ٥٠% حيث من المتوقع ان تتجاوز قيمة الصفقة الإجمالية ١٠٠ مليار ين (ما يعادل ١,٣ مليار دولار أمريكى) ومن الجدير بالذكر ان **Toyota Motor** لديها شبكة لتوزيع السيارات فى نحو ٢٤ دولة أفريقية فى حين تغطى شبكة **CFAO** نحو ٣٤ دولة فى شمال وغرب أفريقيا .

- فى إطار سعى الحكومة اليابانية لدعم أنشطة شركاتها العاملة فى مجال البنية الأساسية ، فقد فاز تحالف يضم بعض الشركات التجارية اليابانية فى مقدمتها **Mitsubishi Corp.** و **Sumitomo Corp.** و **Marubeni Corp.** بعقد لبناء واحدة من أكبر المناطق الصناعية فى العالم بمدينة **Thilawa** بدولة ميانمار على مساحة ٢٤٠٠ هكتار وباستثمارات تقدر بنحو ٣٠٠ مليار ين (ما يعادل ٣,٨ مليار دولار) حيث وافقت حكومة ميانمار يوم الخميس الماضى على منح حقوق إنشاء واستغلال المنطقة الصناعية للتحالف اليابانى والذى سيقوم بتوفير التمويل اللازم لتشييد المنطقة بالتعاون مع شركاء محليين من خلال التمويل الذاتى والإقتراض من بنك اليابان للتعاون الدولى **JBIC** وبحيث تبدأ الإنشاءات فى المنطقة مع مطلع العام القادم .

- تسعى الحكومة الروسية الى الاستفادة من الاستثمارات والخبرة اليابانية فى تنمية وتطوير إقليم الشرق الأقصى الروسى ومنطقة سيبيريا حيث كشفت الحكومة الروسية عن بعض المشاريع المزمع تنفيذها مع بعض الشركات اليابانية فى هذا الإقليم مثل مشروع بناء ميناء لتصدير الحبوب مع شركة **Itochu Corp.** و **Marubeni Corp.** ، ومشروع للبتروكيماويات مع شركة **Mitsui & Co.** ، بالإضافة الى المفاوضات الجارية لبناء خط للسكك الحديدية فى المنطقة مع بعض الشركات اليابانية وبتنفيذ من بنك اليابان للتعاون الدولى **JBIC** .